

أبو الحسن اللخمي واختياراته في الفقه المالكي

الشيخ / محمد الشيباني بن محمد بن أحمد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين (الذي نزل الكتاب وهو يتولى الصالحين)⁽¹⁾
والصلاة والسلام على خاتم النبيين القائل: «من يرد الله به خيراً يفقه في الدين»⁽²⁾ سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

أيها الأخوة المشاركون في الملتقى الثالث لمدينة القيروان العاصمة الأولى للمغرب العربي الكبير، مدينة العلم والصلاح ومركز الحضارة الإسلامية في هذه البلاد، وحلقة الاتصال بين علماء الفقه المالكي بالشرق والمغرب طيلة بضعة قرون .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أحييكم وأنقل لكم تحيات الأخوة بوزارة العدل ودائرة القضاء الشرعي بأبو ظبي .

وبعد :

فلقد كانت موضوعات البحوث في هذا الملتقى متعددة ومتنوعة حسب ما اختار لها مدير مركز الدراسات الإسلامية بالقيروان: الدكتور/ أبو لبابة حسين فقد أعطى كل باحث فرصة اختيار أي موضوع يتعلق بالقيروان

(1) الأعراف/ 196 .

(2) صحيح البخاري 39/1 .

وعلمائها الأجلاء من القرن الثاني حتى القرن الخامس الهجري . وهذا مما يساعد على تحاشي تكرار الكتابة حول موضوع واحد .

ولقد وقع اختياري على إمام من أجل علماء القيروان في القرن الخامس الهجري ، ألا وهو الإمام أبو الحسن علي بن محمد الربيعي المعروف باللخمي . . فموضوع هذا البحث هو : أبو الحسن اللخمي واختياراته في الفقه المالكي .

ويتضمن النقاط الآتية :

1 - نبذة عن حياة أبي الحسن اللخمي .

2 - اختيارات اللخمي ولها جانبان :

أحدهما : اختياراته هو من نفسه .

ثانيهما : اختياراته من الخلاف .

3 - خاتمة البحث وتتضمن خلاصة وجيزة للبحث واعطاء وجهة نظري حول اختيارات اللخمي ، وإبراز ما هو موافق لمشهور المذهب من الإختيارات التي سأعرضها في هذا البحث ، وإبراز ما هو مخالف منها للمذهب المالكي .

أولاً - نبذة عن حياة اللخمي :

هو أبو الحسن علي بن محمد الربيعي المعروف باللخمي . أصله من القيروان ونزل صفاقس ، وهو ابن بنت اللخمي . تفقه على ابن محرز وأبي الفضل ابن بنت خلدون وأبي الطيب التونسي وأبي القاسم السيوري .

وأخذ عنه أبو عبدالله المازري وأبو الفضل ابن النحوي وعبد الحميد الصفاقسي وأبو علي الكلاعي وغيرهم .

كان فقيهاً فاضلاً مفتياً متفتناً ذا حظ من الأدب والحديث ، جيد النظر

حسن الفقه، جيد الفهم، وكان فقيه وقته وأبعد الناس صيتاً في بلده، وبقي بعد أصحابه فحاز رئاسة بلاد أفريقية جملة وطارت فتاويه. وكان حسن الخلق مشهوراً بالفضل وله تعليق على «المدونة» مفيد حسن سماه «التبصرة».

وهو أول الأئمة الأربعة الذين ذكرهم خليل واعتمد اختياراتهم وأقوالهم وترجيحاتهم، وهم: اللخمي وابن يونس وابن رشد والمازري، علماً بأن خليلًا قال في مختصره: إنه مبين لما به الفتوى. وسنورد ما ذكر خليل في مختصره من اشارات لترجيحات هؤلاء الأئمة حيث أعطى كل واحد منهم مصطلحاً خاصاً بترجيحه. واللخمي مغرٍ بترجيح الخلاف في المذهب واستقراء الأقوال وربما اتبع نظره فخالف المذهب فيما ترجح عنده.

وكان السيوري يسيء الرأي في اللخمي وأنكر عليه ميله إلى الخروج أحياناً عن المذهب المالكي، لأنه في بعض الأحيان يُخَرِّج على غير أصول مذهب إمامه حتى رُمي بأنه مزق مذهب الإمام مالك⁽¹⁾.

قال العلامة سيدي عبدالله بن الحاج إبراهيم العلوي الشنقيطي عند قوله في مراقي السعود:

«ملتزم أصول ذاك المطلق فليس يعدوها على المحقق

ما نصه: «يعني أن المجتهد المقيد هو الملتزم مراعاة مذهب معين فصار نظره في نصوص إمامه كنظر المطلق في نصوص الشارع، فلا يتعدها إلى نصوص غيره على المشهور، خلافاً للخمي فإنه يُخَرِّج على قواعد غيره وقد عيب عليه ذلك حتى قال فيه ابن غازي:

لقد هتكت قلبي سهام جفونها كما هتك اللخمي مذهب مالك⁽²⁾

ومثل هذا قول النابغة الغلاوي الشنقيطي في أبي طليحة:

واعتمدوا تبصرة اللخمي ولم تكن لعالم أمي
لكنه مزق باختباره مذهب مالك لدى امتيابه

(1) ترتيب المدارك 767/2 ومعالم الإيمان في معرفة أهل القيروان 199/3 - 200.

(2) نشر البنود على مراقي السعود 223/2.

هذا وإن المجتهد المقيد قسمان: مجتهد مذهب ومجتهد فتياً⁽¹⁾
فاللخمي إما مجتهد مذهب أو مجتهد فتياً. أو جامع لهما.

وإذا كان اللخمي لا يلتزم كل الإلتزام بأصول مذهب إمامه الإمام مالك رحمه الله فإنه لا يخرج غالباً عن تلك الأصول إلا بدليل من الكتاب والسنة، فهو ملتزم بالدليل يدور معه حيث دار، وقد مدح بعضهم طريقته هذه بالأبيات التالية:

واظب على نظر اللخمي إن له فضلاً على غيره للناس قد بانا
يستحسن القول إن صحت أدلته ويوضح الحق تبياناً وفرقانا
ولا ييالي إذا ما الحق ساعده بمن يخالفه في الناس من كانا⁽²⁾

ومع أن اللخمي يدور مع الدليل فإن اختياراته التي اطلعت عليها في مختصر خليل لم يخرج أكثرها عن مشهور المذهب المالكي، ومع أنها ذات شقين كما أسلفنا، فإن النصيب الأوفر منها لاختياراته من الخلاف.

وبالجملة فأبو الحسن اللخمي إمام سني مولع بما جاء في كتاب الله عز وجل وسنة نبيه محمد ﷺ، يظهر ذلك في اعراضه عما يخالف الكتاب والسنة من كلام المتكلمين.

ففي كتاب المعيار للونشريسي قال: «وسئل المازري عن قوله ﷺ: «ما يسمع صوت المؤذن إنس ولا جن ولا رطب ولا يابس» وفي لفظ: «ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة». فإنه يقتضي أن الجمادات تعقل ذلك.

فأجاب: الذي عند أهل الأصول أن الجماد لا يسبح، ويستحيل أن يكون الجماد يعقل شيئاً من ذلك. وقد ذكرت شيئاً من ذلك عند اللخمي وقلت له: إن القاضي ابن الطيب يمنع من هذا فقال لي قوله تعالى: ﴿وإن

(1) نشر البنود على مراقي السعود 2/322.

(2) تراجم المؤلفين التونسيين 4/217.

من شيء إلا يسبح بحمده»⁽¹⁾ يدل على أن الجمادات كلها تسبح وأنكر قول القاضي غاية الإنكار وقال لي: خلوا ما أنتم عليه من كلام الأصوليين⁽²⁾.

وكان رحمه الله يستقل كلام الأصوليين فقال له عبد الجليل فهذه الحصا تسبح؟ فقال: نعم تسبح، بالغيط، فسكت عبد الجليل لما رأينا من غيظه⁽³⁾.

والحديث الذي ورد في السؤال الآنف الذكر أخرجه أحمد وابن ماجه بالسند والمتن الآتين: عن عبد الرحمن ابن ابي صعصعة قال: قال لي أبو سعيد الخدري: يا بني إذا كنت في البراري فارفع صوتك بالآذان، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يسمعه جن ولا انس ولا حجر ولا شيء يسمعه إلا شهد له»⁽⁴⁾.

وفي رواية أخرى لابن ماجه عن أبي هريرة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يسمعه جن ولا انس ولا شجر ولا حجر إلا شهد له»⁽⁵⁾.

وأخرج مالك والبخاري نحوه ولفظهما: عن ابن أبي صعصعة عن أبيه أن أبا سعيد الخدري قال له: (إني أراك تحب الغنم والبادية، فإذا كنت في غنمك أو باديتك فأذنت بالصلاة فارفع صوتك بالنداء، فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا إنس ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة) قال أبو سعيد: (سمعت من رسول الله ﷺ)⁽⁶⁾.

(1) الإسراء/ 44.

(2) يلاحظ أنه يعني بالأصوليين أهل علم الكلام.

(3) المعيار المعرب 345/12.

(4) الفتح الرباني ترتيب مسند أحمد بن حنبل الشيباني 10/3 وسنن ابن ماجه 239/1 - 240.

(5) الفتح الرباني يترتب مسند أحمد بن حنبل الشيباني 10/3 وسنن ابن ماجه 239/1 - 240.

(6) الموطأ 69/1 وصحيح البخاري 221/1.

توفي اللخمي رحمه الله سنة 478 هـ بمدينة صفاقس التونسية، وقبره بها معروف ومشهور⁽¹⁾.

ومع الأسف فإن كتابه الجليل «التبصرة» ما زال في عداد المخطوطات، ونرجو الله عز وجل أن يقوم متبرع بطبع هذا الكتاب حتى ينتفع به المسلمون في مشارق الأرض ومغاربها.

ثانياً: اختيارات اللخمي في المذهب المالكي.

لقد حاولت احصاء اختيارات اللخمي في مختصر خليل وعثرت على أكثر من خمسين اختياراً، وهذه الاختيارات أغلبها ترجيحاته لأحد الأقوال التي اختلف فيها العلماء، أما اختياراته من نفسه فلا تبلغ عشرة اختيارات.

ولقد ميز خليل بين اختياره من الخلاف واختياره من نفسه في الخطبة فقال: وبالاختيار للخمي لكن إن كان بصيغة الفعل فذلك لاختياره هو في نفسه، وإن كان بصيغة الاسم فذلك لاختياره من الخلاف⁽²⁾.

فإذا قال خليل: واختار كذا فإنه يعني بذلك اختيار اللخمي من نفسه، وإذا قال والمختار كذا فإنه يعني اختياره من الخلاف وسيتضح ذلك إن شاء الله عندما نتعرض لاختياراته بالتفصيل.

وهذا المصطلح اتبعه خليل في الأئمة الثلاثة الذين ذكرهم مع اللخمي مرتضياً ترجيحاتهم وأقوالهم، وهم: أبو بكر محمد بن عبدالله بن يونس وأبو الوليد محمد بن رشد وأبو عبدالله محمد المازري ويعرف بالإمام.

قال في مختصره: «وبالترجيح لابن يونس كذلك، وبالظهور لابن رشد كذلك، وبالقول للمازري كذلك»⁽³⁾ أي أنه إذا كان بصيغة الفعل فذلك

(1) شجرة النور الزكية في طبقات المالكية 1/117.

(2) مختصر خليل/ ص: 8.

(3) -

لترجيح المعني من نفسه، وإن كان بصيغة الإسم فذلك لترجيحه من الخلاف.

هذا وقد اكتفيت بعرض بعض اختيارات اللخمي فاقترنت على خمسة عشر اختياراً، خمسة منها تخص اختياراته من نفسه، وعشرة تخص اختياراته من الخلاف.

وكيفية عرض هذه الاختيارات هي أن أعرضها أولاً بالنص الحرفي لمختصر خليل، ثم أقدم شرحها، وتعقيب شراح المختصر عليها، لمعرفة ما هو المشهور منها في المذهب المالي، ثم أذكر ما أطلعت عليه من أدلة اللخمي وأدلة المخالفين له، وقد أذكر من وافق اللخمي من أئمة المذاهب الأخرى.

وها أنا أشرع في عرض تلك الإختيارات بادئاً باختيارات اللخمي من نفسه.

اختيارات اللخمي من نفسه :

1 - قال خليل: «وَحُفٌّ وَنَعْلٌ مِنْ رُوثٍ دَوَابٌّ وَبُولُهَا إِنْ دُلِكَا» إلى قوله: «واختار إلحاق رجل الفقير وفي غيره للمتأخرين قولان»⁽¹⁾.

والمعنى أن الخف والنعل يعفى عما أصابهما من روث دواب محرمة الأكل وبولها إن دلِكَا، أي مسح الروث والبول عنهما. واختار اللخمي من نفسه إلحاق رجل الفقير بالخف والنعل، في العفو عما أصابها من روث دواب وبولها إن دلكت.

والفقير هو الذي لا يملك خفاً ولا نعللاً ولا ما يشتري به أحدهما. ومثله غني لا يقدر على لبس ذلك لمرض أو لفقده. قاله الزرقاني⁽²⁾.

وقال الخطاب: واعلم أن الرجل لا نص فيها للمتقدمين كما ذكر في

(1) مختصر خليل/ ص: 12.

(2) شرح الزرقاني لمختصر خليل 1/46.

التوضيح عن الباجي، واختلف المتأخرون فيها على ثلاثة أقوال، ففرق في الثالث بين الفقير وغيره، وهو اختيار اللخمي وابن العربي في العارضة.

واختار التونسي وابن رشد في رسم تأخير صلاة العشاء من سماع ابن القاسم من كتاب الطهارة الحاقها بالخف والنعل مطلقاً، وحكى ابن شأس والقرافي قولاً بعدم الإلحاق مطلقاً⁽¹⁾.

ويلاحظ أن اللخمي فرق بين رجل الفقير ورجل الغني، فألحق رجل الفقير بالخف والنعل، لعجزه عن وجود ما رخص الشرع في تطهيره بذلك والمسح، ولم يقبل ذلك في رجل الغني، وهو اختيار حسن، وتبعه ابن العربي فيه، وصدر به خليل مرتضياً له، لأنه متوسط بين قول التونسي وابن رشد، وقول ابن شأس والقرافي.

والأصل في أن الخف والنعل يطهران بإزالة روث الدواب وبولها عنهما بذلك ونحوه: ما أخرجه ابن وهب في المدونة عن الحارث ابن نبهان عن رجل عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إذا جاء أحدكم المسجد، فإن كان ليلاً فليدلك نعليه، وإن كان نهاراً فليتنظر إلى أسفلهما»⁽²⁾.

وفي المدونة: (قال مالك فيمن وطئ بخفيه أو نعليه على دم أو عذرة، قال: لا يصلي حتى يغسله قال: وإذا وطئ روث الدواب وأبوالها فهذا يدلّكه ويصلي به وهذا خفيف)⁽³⁾.

غير أن حديث ابن وهب في رواه رجل مجهول «مبهم»، وفيهم عبد الرحمن بن نبهان، ضعفه ابن حبان والذهبي وابن حجر، وقال الدارقطني: ليس بالقوي⁽⁴⁾.

(1) مواهب الجليل للحطاب 1/155.

(2) المدونة الكبرى 1/21.

(3) المدونة الكبرى 1/21.

(4) تخريج الأحاديث الواردة في مدونة الإمام مالك رقم 1/278.

لكنه يؤيده ما أخرجه أبو داود عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إذا وطئ أحدكم بنعله الأذى، فإن التراب طهور له»⁽¹⁾.

وفي رواية أخرى: «إذا وطئ الأذى بخفيه فطهورهما التراب»⁽²⁾ وقد سكت أبو داود عن الحديثين مما يجعلهما ناهضين للاحتجاج.

مع أن رواية النعل أخرج حديثها الحاكم وصححه وأخرجه البيهقي، وتكلم ابن التركماني في بعض رجاله⁽³⁾.

2- «وَشَرَطُ الْإِقْتِدَاءِ نِيَّتُهُ بِخِلَافِ الْإِمَامِ إِلَّا جُمُعَةً وَجَمْعاً وَخَوْفاً وَمُسْتَخْلَفاً كَفَضْلِ الْجَمَاعَةِ. واختار في الأخير خِلَافَ الْأَكْثَرِ»⁽⁴⁾.

ومعنى هذا أنه يشترط في صحة صلاة المأموم أن ينوي اقتداءه بالإمام، بخلاف الإمام فلا يشترط في صحة صلاته أن ينوي الإمامة إلا في صلاة الجمعة والجمع بين المغرب والعشاء ليلة المطر، وصلاة الخوف والمستخلف الذي كان مأموماً وصار إماماً لعذر نزل بالإمام - فيشترط في صحة صلاة الإمام في هذه الأربع أن ينوي الإمامة.

كفضل الجماعة فيشترط في حصوله للإمام نية الإمامة عند أكثر العلماء، فلو صلى رجل منفرداً ثم جاء من ائتم به ولم يشعر بذلك حصل الفضل لمن ائتم به لا له⁽⁵⁾.

واختار اللخمي من نفسه خلاف قول الأكثر في هذه المسألة الأخيرة، وأن فضل الجماعة يحصل للإمام أيضاً في هذه المسألة ورُجح اختياره.

واستدل اللخمي بعموم حديث: «صلاة الجماعة أفضل من صلاة

(1) سنن أبي داود 267/1 - 268.

(2) المرجع السابق.

(3) المستدرک 166/1 والسنن الكبرى للبيهقي 430/2.

(4) مختصر خليل/ ص: 41.

(5) الشرح الكبير للدردير 339/1.

أحدكم وحده بخمسة وعشرين جزءاً». أخرجه الشيخان عن أبي هريرة مرفوعاً⁽¹⁾.

فظاهر الحديث أن فضل الجماعة يحصل لمن صلى في جماعة إماماً كان أو مأموماً عَلِمَ الإمام بالمؤتم أو لم يعلم.

مع أن الذين خالفهم اللخمي وهم الأكثر - قد احتجوا بحديث: «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى». أخرجه الشيخان⁽²⁾.

والإمام في هذه المسألة صلى أولاً وحده، ولم يشعر بمن انضم به حتى فرغ من الصلاة.

وبقول الأكثر قال الشافعي وأحمد، قال في مغني المحتاج:

«ولا يشترط للإمام نية الإمامة لاستقلاله، بل يستحب ليحوز فضل الجماعة فإن لم ينو لم يحصل له، إذ ليس للمرء إلا ما نوى»⁽³⁾.

ونحوه في المبدع في شرح المقنع فقال إن أحمد يشترط للإمام في فضل الجماعة أن ينوي الإمامة وإلا فلا يحصل له فضلها⁽⁴⁾.

3 - قال خليل: «واختار إقامة غير المحتاج بمحلله لمحتاج قال: وفيه نظر»⁽⁵⁾.

ومعنى هذا أن اللخمي اختار على وجه الاستحباب أن يقيم أهل قطر لا يحتاجون المطر - صلاة الاستسقاء - لأهل قطر آخر يحتاجونه، لما في ذلك من التعاون على البر.

وقال المازري: إنما يكون ذلك بالدعاء لا بالصلاة قال الأبي: قال

(1) صحيح البخاري 232/1 وصحيح مسلم 449/1.

(2) شرح البخاري 2/1.

(3) مغني المحتاج 253/1.

(4) المبدع في شرح المقنع 419/1.

(5) مختصر خليل / ص: 51.

اللخمي: وهي بسعة الخصب مباحة، ويجذب نزل بالغير مندوبة لحديث: «من استطاع أن ينفع أخاه فليفعل، ودعوة المسلم لأخيه مستجابة».

ورد الإمام⁽¹⁾ في كتابه الكبير «بأن الإستسقاء للغير إنما هو بالدعاء لا بصلاة الإستسقاء»⁽²⁾.

والمشهور هنا قول المازري: وقد اقتصر عليه في الشرح الصغير مبيناً أنه هو المذهب⁽³⁾.

وحديث: «من استطاع منكم أن ينفع أخاه فليفعل» أخرجه مسلم عن جابر بن عبد الله مرفوعاً⁽⁴⁾.

ومذهب الشافعي يؤيد اختيار اللخمي قال الغزالي في الوجيز: «وهي سنة عند انقطاع المياه، ولو انقطع عن طائفة من المسلمين استحب لغيرهم أيضاً هذه الصلاة».

قال شارحه الرافعي: «إذا انقطع المياه عن طائفة من المسلمين استحب لغيرهم أن يصلوا ويستسقوا لهم، ويسألوا الزيادة لأنفسهم».

روي أنه ﷺ قال: «أرجى الدعاء دعاء الأخ للأخ بظهر الغيب».

وقد أثنى الله تعالى جده على الداعين لإخوانهم بقوله: «ربنا اغفر لنا ولإخواننا»⁽⁵⁾. انتهى⁽⁶⁾.

وحديث: «أرجى الدعاء دعاء الأخ للأخ بظهر الغيب». أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة بلفظ: «إن أسرع الدعاء إجابة دعوة غائب

(1) تقدم أن المازري يعرف بالإمام.

(2) إكمال إكمال المعلم 43/3.

(3) الشرح الصغير 541/1.

(4) صحيح مسلم 1726/4.

(5) فتح العزيز في شرح الوجيز 89/5.

(6) التلخيص الحبير في تخريج الرافعي الكبير 95/2.

لغائب». وأخرج الترمذي وابن ماجه من حديث عبدالله بن عمرو - مثله . قاله في التلخيص⁽¹⁾.

قال: «ولمسلم عن أم الدرداء: حدثني سيدي أبو الدرداء أن رسول الله ﷺ قال: «دعوة المسلم لأخيه بظهر الغيب مستجابة، عند رأسه ملك موكل كلما دعا لأخيه قال الملك الموكل: آمين. ولك بمثل»⁽²⁾.

والحقيقة أن الأحاديث التي استدل بها اللخمي والشافعي ليس فيها التصريح بإقامة صلاة الإستسقاء للغير، وإنما فيها التصريح بالدعاء فقط، وهذا ما يقوي ما ذهب إليه المازري.

4 - قال خليل: «وَحُمِلَتْ عَلَى الْبَرَاءَةِ مِنْهُ فِي طَهْرٍ لَمْ يَمَسَّ فِيهِ وَاخْتَارَهُ مَعَ الْعَزْلِ»⁽³⁾.

ومعنى هذا أن من قال لزوجته: إن لم كنت تكوني حاملاً فأنت طالق - فإنه يَنْجُزُ عليه الطلاق حالاً، وحملت الزوجة على البراءة منه إن كانت في طهر لم يجامعها فيه. فلا ينجز عليه الطلاق.

واختار اللخمي أن تُحْمَلَ الزوجة أيضاً على البراءة منه إذا كان الزوج قد جامعها وعزل عنها، وأن لا ينجز عليه الطلاق أيضاً.

وَضُعِفَ اختيار اللخمي هنا، لأن الماء قد يسبق دون أن يشعر المجمع بالإنزال، وعليه فمشهور المذهب تنجيز الطلاق مع العزل⁽⁴⁾.

والأحاديث الصحاح تؤيد هذا فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: «أخرجنا مع رسول الله ﷺ في غزوة بني المصطلق فأصبنا سيياً من سبي العرب فاشتبهينا النساء فاشتدت علينا العزبة وأحببنا العزل، فسألنا رسول

(1) تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير 95/2.

(2) المرجع السابق.

(3) مختصر خليل / ص: 142.

(4) جوهر الأكليل 351/1.

الله ﷺ فقال: «ما عليكم أن لا تفعلوا، ما من نسمة كائنة إلى يوم القيامة إلا وهي كائنة». أخرجه مالك والبخاري، ومسلم⁽¹⁾.

ومعنى الحديث كما ذكر الأبي: «لا ضرر عليكم في ترك العزل، لأنكم إنما تعزلون خوف الولد، والولد إنما الأمر فيه للقدر، فاعزلوا أو لا تعزلوا»⁽²⁾.

وفي صحيح مسلم عن جابر (رضي الله عنه) أن رجلاً أتى رسول الله ﷺ فقال: إن لي جارية هي خادمنا وسانيتنا⁽³⁾ وأنا أطوف عليها، وأنا أكره أن تحمل فقال: «اعزل عنها إن شئت أو لا تعزل فإنه سيأتيها ما قدر لها».

فلبث الرجل ثم أتاه، فقال: إن الجارية حبلت فقال: «قد أخبرتك أنه سيأتي لها ما قدر لها»⁽⁴⁾.

ولعل اللخمي احتج بما أخرجه مسلم عن جذامة بنت وهب اخت عكاشة قالت: حضرت رسول الله ﷺ في أناس وهو يقول: «لقد هممت أن أنهي عن الغيلة»⁽⁵⁾ فنظرت في الروم وفارس فإذا هم يغيلون أولادهم فلا يضر أولادهم ذلك شيئاً.

ثم سأله عن العزل فقال رسول الله ﷺ «ذلك الوأد الخفي»⁽⁶⁾. قال القرطبي: (وجه الشبه أن الوأد إتلاف المولود، والعزل إتلاف لأصل الولد». نقله الأبي⁽⁷⁾.

(1) الموطأ 2/595 وصحيح البخاري 2/898 وصحيح مسلم 2/1061.

(2) إكمال إكمال المعلم 4/64.

(3) أي التي تسقي لنا. النهاية 2/415.

(4) صحيح مسلم 2/1064.

(5) الغيلة: أن يجامع الزوج زوجته وهي مريض. النهاية 3/402.

(6) صحيح مسلم 2/1067.

(7) إكمال إكمال المعلم 4/68.

5 - قال خليل في باب الحضانة: «لَا جَدٌّ لِلْأُمِّ وَاخْتَارَ خِلَافَهُ»⁽¹⁾.

والمعنى أن الجد للأم لا يستحق الحضانة عند ابن رشد، واختار اللخمي من نفسه خلاف ما لابن رشد، وقال: إن الجد للأم يستحق الحضانة، لأن له حناناً وشفقة، وتغلظ عليه الدية، وقد قدموا الأخ للأم على الأخ للأب والعم، مع عصوبتهما. نقله الزرقاني⁽²⁾.

قال: «وعليه فإنه يلي مرتبة الجد للأب كما فهم التتائي من قول الوثائق: إذا اجتمع الجدان فالجد للأب أولى من الجد للأم وهو قول ابن العطار»⁽³⁾.

ويلاحظ أن اختيار اللخمي هنا وارد وراجح، لأن الحضانة لا تراعى فيها العصوبة وإنما تراعى فيها الشفقة والحنان بالدرجة الأولى.

حتى إن ابن رشد الذي لا يرى للجد للأم حظاً في الحضانة، فإنه يعترف بمراعاة الشفقة والحنان فيها.

قال في المقدمات: «وهي - أعني الحضانة - مرتبة حسب الحنان والرفق لا يراعى في ذلك قوة الولاية كالنكاح وولي الموالى والصلاة على الجنائز، فقد يحضن من لا يرث كالوصي والعمة والخالة وبنت الأخ وبنت الأخت»⁽⁴⁾.

إختيارات اللخمي من الخلاف:

1 - قال خليل: «وَجَازَ بِمَنْزِلِ وَطْءٍ وَبَوَلٍ مُسْتَقْبَلٍ قَبْلَهُ وَمُسْتَدْبِرًا، وَإِنْ لَمْ يُلْجَأَ وَأَوَّلَ بِالسَّاتِرِ وَبِالإِطْلَاقِ لَا فِي الْفَضَاءِ، وَبِسَرِّ قَوْلَانِ يَحْتَمِلُهُمَا،

(1) مختصر خليل/ص: 167.

(2) شرح الزرقاني لمختصر خليل 4/265.

(3) شرح الزرقاني لمختصر خليل 4/265.

(4) مقدمات ابن رشد مع المدونة 2/259.

ومعنى هذا أنه يجوز للشخص بالمدن والقرى وطء حليلة، وبول وغائط مستقبل قبله ومستدبراً، وإن لم يلجأ لذلك، وأول بالسائر وبالاطلاق... لا في الفضاء فيحرم بغير ساتر، وبستر قولان: بالجواز لوجود الستر، وبالمنع لوجود استقبال القبلة، تحتلها المدونة، والراجح الجواز، والمختار عند اللخمي الترك، أي ترك البول والغائط فقط مستقبل قبله أو مستدبرها ولو مع ستر⁽²⁾.

واحتج اللخمي بحديث أبي أيوب - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ - قال: «إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ببول ولا غائط، ولكن شرقوا أو غربوا»⁽³⁾. أخرجه البخاري ومسلم واللفظ له⁽⁴⁾.

قال اللخمي: «واختلف في تعليل ذلك الحديث، فقال ابن نصر: القول الأول إن ذلك لحق من يصلي في الصحاري من الملائكة وغيرهم، لئلا ينكشفوا إليهم، واحتج بحديث ابن عمر قال: (ارتقيت على بيت لنا فرأيت رسول ﷺ على لبنتين لحاجته مستدبراً الكعبة مستقبل بيت المقدس)، وقيل إن ذلك لحرمة القبلة تعظيماً لها وتشريفاً، وهذه يستوي فيها الصحاري والمدن وهو أحسن». نقله الرهوني⁽⁵⁾.

وحديث ابن عمر المشار إليه أخرجه مالك واللفظ له، والبخاري ومسلم بلفظ: «ارتقيت على ظهر بيت لنا، فرأيت رسول الله ﷺ على لبنتين

(1) مختصر خليل/ ص: 16.

(2) شرح الزرقاني لمختصر خليل 79/1.

(3) التشريق والتغريب خاص بمن كان شمال مكة كأهل المدينة، أو من كان جنوبها كأهل اليمن، أما من كان غرب مكة كأهل المغرب الكبير، أو شرقها كأهل نجد وأبي ظبي، فإنه لا يشرق أو يغرب، وإنما يتجه شمالاً أو جنوباً.

(4) صحيح البخاري 66/1، وصحيح مسلم 244/1.

(5) حاشية الرهوني 162/1.

مستقبل بيت المقدس لحاجته»⁽¹⁾ ومشهور المذهب المالكي منع استقبال القبلة واستدبارها ببول وغائط في الصحراء، وجواز ذلك في الكنف التي تكون في المدن والقرى، جمعاً بين حديثي أبي أيوب وابن عمر المتقدمين.

وبه قال أحمد في أصح روايته، وروايته الأخرى يتفق فيها مع اللخمي بالمنع مطلقاً واختارها ابن تيمية⁽²⁾، وهي المذهب عند أبي حنيفة⁽³⁾.

أما الشافعي فمذهبه أن قاضي الحاجة إذا كان في بناء، أو بين يديه سائر فالأدب أن لا يستقبل القبلة ولا يستدبرها، وإذا كان في الصحراء ولم يستتر بشيء، حرم عليه استقبال القبلة واستدبارها» قاله في الوجيز⁽⁴⁾.

قلت: ومشهور المذهب المالكي له ما يؤيده، لأنه إذا تعارض حديثان، وأمكن الجمع بينهما، تعين ذلك، ووجب العمل بهما عند المحدثين⁽⁵⁾، والحديثان صحيحان لأن كلا منهما أخرجه الشيخان، فتعين الجمع بينهما لأنه ممكن.

ثم إن الجمع بين الحديثين فيه سعة، وعدم تضيق على ساكني المدن الذين يعمل الكثير من كنفهم دون مراعاة تجنب استقبال القبلة واستدبارها للذين يقضون الحاجة بها.

2 - «وَأَذَانُ فَذَّ إِن سَافِرٌ لَا جَمَاعَةَ لَمْ تَطْلُبْ غَيْرَهَا عَلَى الْمُخْتَارِ»⁽⁶⁾.

والمعنى: أنه يندب اذان فذ إن سافر، ولو دون مسافة القصر، فيشمل من بفلاة من الأرض، ومثله جماعة سافرت لم تطلب غيرها، لا جماعة حاضرة لم تطلب غيرها فيكره لها كالفذ الحاضر على المختار، أي على ما اختاره

(1) الموطأ 1/194، وصحيح البخاري 1/67، وصحيح مسلم 1/225.

(2) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف 1/100 - 101.

(3) المغني لابن قدامة 1/162.

(4) فتح العزيز شرح الوجيز، مع المجموع للنووي 1/458.

(5) تدريب الراوي 2/175.

(6) مختصر خليل/ ص: 25.

للخمي من قولي مالك لقوله: «لا أحب الأذان للفض الحاضر والجماعة المنفردة»، هذا هو الصواب، ومقابلة الإستحباب لقول مالك مرة أخرى: «إن أذنوا فحسن» واختاره ابن بشير⁽¹⁾.

واختيار اللخمي اقتصر عليه في الشرح الصغير مبيناً أنه المذهب فقال: «وكره الأذان لغيرهم أي غير الجماعة التي طلبت غيرها، وهو المنفرد والجماعة المحصورة في مكان لا تطلب غيرها حضراً، أي في الحضر»⁽²⁾.

والأصل في ندب أذان الفذ المسافر والجماعة المسافرة، حديث أبي صعصة المتقدم أن أبا سعيد الخدري قال له: «إني أراك تحب الغنم والبادية فإذا كنت في غنمك أو باديتك فأذنت بالصلاة فارفع صوتك بالنداء، فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا انس ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة. قال أبو سعيد: سمعت ذلك من رسول الله ﷺ». أخرجه مالك والبخاري⁽³⁾.

اما الجماعة المسافرة فقد عقد لها البخاري باباً فقال: «باب الأذان للمسافر إذا كانوا جماعة والإقامة»، وأخرج عن مالك بن الحويرث قال: «أتى رجلان النبي ﷺ يريدان السفر، فقال النبي ﷺ: «إذا أنتما خرجتما فأذنا ثم أقيما، ثم ليؤمكما أكبركما»⁽⁴⁾.

أما ترك الأذان للفض والجماعة التي لم تطلب غيرها في الحضر فالأصل فيه ما أخرجه البيهقي أن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «إذا كنت في قرية يؤذن فيها ويقام أجزاءك ذلك» وأخرج نحوه عن ابن مسعود، وقال رواه مسلم في الصحيح عن ابن أبي كريب، عن أبي معاوية وترجم له البيهقي بباب «الإكتفاء بأذان الجماعة وإقامتهم»⁽⁵⁾.

(1) الشرح الكبير وحاشية الدرديري عليه 197/1 - 198.

(2) الشرح الصغير للدرديري 247/1.

(3) سبق تخريجه.

(4) صحيح البخاري 226/1.

(5) السنن الكبرى للبيهقي 406/1.

واحتج مخالف اللخمي بما أخرجه البيهقي أيضاً: (عن أم ورقة الأنصارية أن رسول الله ﷺ كان يقول: «انطلقوا بنا إلى الشهيدة»⁽¹⁾ فنزورها، فأمر أن يؤذن لها ويقام، ويؤم أهل دارها في الفرائض» وترجم له بباب سنة الأذان والإقامة في البيوت وغيرها)⁽²⁾. وعلى اختيار اللخمي - الذي هو مشهور المذهب المالكي - فإن من اجتمعوا في ملتقى أو مؤتمر ولم يطلبوا غيرهم، بأن كانوا في مكان واحد، فإنهم لا يطالبون بالأذان، بل إنه خلال الأولى، إلا إذا كان هناك مصلى أو كانوا في أمكنة متفرقة فإنهم يؤذنون.

3 - «وإن قال قمتُ لموجبٍ صَحَّتْ لمن لَزِمَهُ اتِّباعه وتبَّعه، ولمقابله إن سَبَّحَ كمُتَّبِعٍ تأولَ وجوبه على المختار»⁽³⁾.

والمعنى: أنه إذا قام الإمام لركعة زائدة صحت صلاة من لزمه اتباعه وتبعه، حيث لم يتيقن انتفاء موجب القيام سواء قال الإمام بعد السلام: قمت لموجب، أو لم يقل ذلك، والموجب الذي يقوم له الإمام هو أن يكون قد أسقط ركناً سهواً.

وصحت الصلاة لمقابله، وهو من تيقن انتفاء موجب القيام، وجلس إن سبَّح لتفهيم الإمام، كما تصح عند اللخمي صلاة من اتبع الإمام في ركعة تيقن زيادتها، وتبعه فيها عن جهل متأولاً وجوب اتباع الإمام مطلقاً، لحديث: «إنما جعل الإمام ليؤتم» فيعذر بذلك⁽⁴⁾.

وحديث: «إنما جعل الإمام ليؤتم به» أخرجه مالك والبخاري ومسلم، عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: «إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا

(1) هي أم ورقة بنت عبدالله سميت بالشهيدة لأنها قتلها غلام لها فصلبه عمر. تجريد أسماء الصحابة 2/237.

(2) المصدر السابق نفسه.

(3) مختصر خليل/ ص: 36.

(4) الشرح الكبير، وحاشية الدسوقي عليه 1/305.

ركع فاركعوا، وإذا رفع فارفعوا، وإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً⁽¹⁾.

ويتفق المذهب الحنبلي مع اللخمي في صحة صلاة المؤتمين الذين تبعوا الإمام في الزيادة جهلاً منهم.

قال في المغني: «إن تبعوه جهلاً فإن صلاتهم صحيحة لأن أصحاب النبي ﷺ تابعوه في التسليم في حديث ذي اليمين وفي الخامسة في حديث ابن مسعود ولم تبطل صلاتهم»⁽²⁾.

والحديثان المشار إليهما أخرجهما البخاري ومسلم في صحيحيهما، فحديث ذي اليمين عن أبي هريرة، وفيه أن رسول الله ﷺ صلى الظهر أو العصر، فسلم من ركعتين، فقام ذو اليمين فقال: أقصرت الصلاة يا رسول الله أم نسيت؟ فقال رسول الله ﷺ: «أصدق ذو اليمين؟» فقالوا: نعم، فأتى رسول الله ﷺ ما بقي من الصلاة، وسجد سجدتين وهو جالس⁽³⁾.

وحديث ابن مسعود أن رسول الله ﷺ صلى الظهر أو العصر خمساً، فقبل له: أزيد في الصلاة؟ قال: «وما ذاك؟» قالوا: صليت خمساً، فثنى رجليه وسجد سجدتين. أخرجه البخاري⁽⁴⁾، ونحوه في صحيح مسلم⁽⁵⁾.

قلت: وهذان الحديثان يقويان أيضاً حجة اللخمي في عدم بطلان صلاة مؤتم تبع إمامه في زيادة يعلم نفي موجبها، واعتقد أن عليه أن يتبع الإمام في الإتيان بها.

4 - «ودعا بعد الرابعة على المختار»⁽⁶⁾.

والمعنى: أن المصلي على الجنابة يدعو بعد التكبيرة وجوباً على

(1) الموطأ 1/135، وصحيح البخاري 1/244، وصحيح مسلم 1/309.

(2) المغني 2/21.

(3) صحيح البخاري 1/411، وصحيح مسلم 1/400.

(4) صحيح البخاري 1/412.

(5) صحيح مسلم 1/414.

(6) مختصر خليل/ ص: 42.

المختار عند اللخمي من قول غير الجمهور.

قال الدردير: «الجمهور على عدم الدعاء، وخير ابن أبي زيد»⁽¹⁾.

وقال البناني: «المشهور خلاف ما للخمي، لقول سند كما في الخطاب: وقال سائر أصحابنا، لم يثبت الدعاء بعد الرابعة، ولقول الجزولي: أثبت سحنون الدعاء بعد الرابعة، وخالفه سائر الأصحاب، ومثله في الذخيرة»⁽²⁾.

وقال أبو عمر بن عبد البر: «السنة أن يسلم إذا كبر الرابعة، وهو قول مالك والشافعي وأبي حنيفة وجمهور الفقهاء، وعليه الناس، قال سحنون: ويدعو بعد الرابعة اللخمي، وهو آيين. ونقله المواق، وقال: إن ابن يونس استحسنته»⁽³⁾.

هذا وقد نقل الدسوقي كلام البناني الآنف الذكر، وعقب عليه بقوله: «وكان شيخنا - يعني العدوي - أولاً يقرر ذلك، ثم رجع عنه وقرر أن المعتمد كلام اللخمي، كما صرح بذلك الفضلاء، وكلام غيره ضعيف، وأن المصنف إنما ذكر مختار اللخمي لكونه هو المعتمد في الواقع، لا للتنبيه على قوته»⁽⁴⁾.

وقول الدردير: «وخير ابن أبي زيد في الدعاء ذكره في الرسالة، قال فيها: (وإن شاء دعا بعد الأربع ثم يسلم، وإن شاء سلم بعد الرابعة مكانه»⁽⁵⁾، قال شارحها ابن ناجي: «اختلف في الدعاء بعد الرابعة على قولين، فذهب سحنون إلى أنه يدعو، وذهب ابن حبيب إلى أنه لا يدعو، هذا الذي أعرفه في المذهب، وظاهر كلام الشيخ - يعني ابن أبي زيد - التخيير،

(1) الشرح الكبير للدردير 412.

(2) حاشية البناني على شرح الزرقاني 89/2.

(3) التاج والإكليل 216/2.

(4) حاشية الدسوقي 412/1.

(5) شرح ابن ناجي على متن الرسالة 216/2.

فيكون قولاً ثالثاً، ولم أقف عليه لغيره⁽¹⁾.

والأصل فيما اختاره اللخمي من الدعاء بعد التكبيرة الرابعة، ما أخرجه الحاكم وصححه عن عبدالله بن أبي أوفى أنه كبر على جنازة بنت فقام بعد التكبيرتين يستغفر لها ويدعو، ثم قال: «كان رسول الله ﷺ يصنع هكذا»، وفي رواية كبر أربعاً، فمكث ساعة حتى ظننا أنه سيكبر خمساً ثم سلم عن يمينه وعن شماله، فلما انصرف قلنا له، فقال: «إني لا أزيدكم على ما رأيتم رسول الله ﷺ» قاله في مسالك الدلالة، وقال: «وهذا دليل من قال بالدعاء بعد الرابعة وهو المختار»⁽²⁾.

5 - «وَعَلَى عَدْلٍ أَوْ مَرْجُوٍّ رُفِعَ رُؤْيَاهُ وَالْمَخْتَارُ وَغَيْرُهُمَا»⁽³⁾.

والمعنى: أنه يجب على عدل مقبول الشهادة إذا رأى هلال رمضان أن يخبر به الحاكم، كما يجب على من كان غير عادل، ولكنه مرجو قبول شهادته عند الناس لجهل حاله، أن يرفع شهادته إلى الحاكم ولو علم جرح نفسه، والمختار عند اللخمي أن غير المذكورين، وهم: فاسق غير مستور الحال، وامرأة وعبد، أن عليهم إذا رأوا الهلال أن يرفعوا شهادتهم إلى الحاكم، لأنهم قد يجتمع منهم عدد كثير يحصل به العلم⁽⁴⁾.

ودليل وجوب رفع العدل والمستور شهادتهما، ما في «المدونة»، ففيها: «قال مالك: من رأى هلال رمضان وحده فليعلم الإمام لعل غيره رآه معه فتجوز شهادتهما، وإن لم يره غيره رد الإمام شهادته، ولزمه الصوم في نفسه، فإن أفطر لزمه القضاء والكفارة» نقله المواق⁽⁵⁾.

وقال: «إن القول الذي اختاره اللخمي هو قول أشهب، ومقابله قول

(1) المرجع السابق.

(2) مسالك الدلالة في شرح متن الرسالة/ ص: 100.

(3) مختصر خليل/ ص: 67.

(4) شرح الزرقاني لمختصر خليل 2/ 193، وحاشية كنون عليه 2/ 341.

(5) التاج والإكليل للمواق 2/ 387.

عيد الوهاب إنه إذا كان فاسقاً أو امرأة أو عبداً فليس عليهم رفع شهادتهم، قال اللخمي: والقول الآخر أبين، لأنه قد يجتمع منهم ما يقع بقولهم العلم⁽¹⁾.

ومن المعلوم أن الشهر - كما يثبت برؤية عدلين - يثبت برؤية مستفيضة، والمستفيضة هي الجماعة التي لا يمكن تواطؤها على الكذب عادة، وإن كان فيهم نساء وعبيد وغيرهم⁽²⁾ ومعنى ذلك أن المستفيضة لا يشرط فيها العدالة.

وهذا ما يؤيد اختيار اللخمي أن على كل من رأى الهلال - هلال رمضان - أن يرفع شهادته إلى الحاكم عدلاً كان أو غير عدل، إذ لا مانع من أن ترى الهلال مستفيضة يثبت بها الشهر، ولو من غير العدول.

6 - «وَقَدْ تَمَّ الشَّقِيقُ عَلَى الْأَصَحِّ وَالْمَخْتَارِ»⁽³⁾.

ومعنى هذا: إن المرأة إذا كان لها وليان كأخوين أو عمين أحدهما شقيق والآخر لأب، فإن الأخ الشقيق أو العم الشقيق يقدم على الذي للأب فقط.

هذا هو الأصح عند ابن بشير، وهو المختار عند اللخمي، وهو قول مالك وابن القاسم وسحنون، ومقابله ما رواه ابن زياد عن مالك أن الشقيق وغيره في مرتبة واحدة.

وقول مالك وسحنون وابن بشير رجحه اللخمي فقال: «إن الشقيق يذلي بزيادة دم رحم، وهذه الزيادة يستحق بها الميراث والصلاة والولاء دون من شاركه في الأبوة بانفرادها»⁽⁴⁾.

(1) المرجع السابق.

(2) إكمال إكمال المعلم 220/3.

(3) مختصر خليل / ص: 113.

(4) التاج والإكليل 429/3.

وبه قال الشافعي وأحمد في الأصح عنهما، قال في مغني المحتاج: «ويقدم أخ لأبوين على أخ وابن أخ لأبوين على ابن أخ لأب لزيادة القرب والشفقة كالإرث»⁽¹⁾.

وذكر صاحب المغني أن هذا هو المذهب عند أبي حنيفة، وأنه إحدى الروايتين لأحمد، واختارها أبو بكر. وقال: وهو الصحيح إن شاء الله⁽²⁾، وذكر صاحب الإنصاف أن هذه الرواية هي المذهب عند المتأخرين من الحنابلة⁽³⁾.

وعليه فإن اختيار اللخمي هنا هو مشهور المذهب المالكي وبه قال الشافعي وأحمد في الأصح عنهما وهو المذهب عند أبي حنيفة.

7- «وَقَبِلَ تَعْيِينُهُ الْقَرَاضُ وَالْوَدِيعَةُ إِنْ قَامَتْ بَيْنَهُ بِأَصْلِهِ وَالْمَخْتَارُ قَبُولُ قَوْلِ الصَّانِعِ بِلا بَيِّنَةٍ»⁽⁴⁾.

ومعنى هذا أن المفلس إذا وجد عنده مال وادعى أنه مال قراض أو ودیعة عنده - أنه يقبل منه ذلك إن أتى بينة على أصل ما ذكر من القراض والودیعة، أو قامت بينة على إقراره بذلك قبل قيام الغرماء عليه، فإن لم تقم بينة بذلك فلا تقبل دعواه. هذا قول ابن القاسم⁽⁵⁾.

والمختار عند اللخمي قبول قول الصانع المفلس في تعيين ما بيده لأربابه دون بينة، مع يمين المقر له.

فاختيار اللخمي هنا يعتبر اختياراً لقول ابن القاسم⁽⁶⁾.

(1) مغني المحتاج 151/3.

(2) المغني لابن قدامه 429/6.

(3) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف 69/8.

(4) مختصر خليل / ص: 201.

(5) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي 268/3.

(6) المرجع السابق.

وفي المسألة أقوال أخر .

أحدها لمالك في العتبية وهو عدم قبول تعيين المفلس لما بيده مطلقاً سواء كان ذلك قراضاً أو ودیعة أو مصنوعاً، خشية أن يخص به صديقه .

ثانيها قول لأصبيغ إنه يقبل منه تعيينه القراض والوديعة والمصنوع مطلقاً .

والقول الآخر لمحمد بن المواز: يقبل تعيين المفلس القراض والوديعة والمصنوع إن كان على أصل الدفع أو على الإقرار بينة قبل الدفع يستوى في ذلك المصنوع وغيره .

قال اللخمي بعد حكايته لهذه الأقوال: «وقول ابن القاسم في الصانع أحسن لأن ما بيده امتعة الناس، وليس العرف الأشهاد عليها عند الدفع، وكذا قول أصبيغ في القراض والوديعة». نقله الدسوقي⁽¹⁾.

ويلاحظ أن اللخمي اختار قول ابن القاسم في الصانع وقول أصبيغ في القراض والوديعة. وأن خليلاً اعتمد اختياره في الصانع وأعرض عن اختياره في القراض والوديعة لما رآه ضعيفاً⁽²⁾.

8 - «وَإِنْ اسْتَلْحَقَّ غَيْرَ وَلَدٍ لَمْ يَرُثْهُ إِنْ كَانَ وَارِثٌ وَإِلَّا فَخِلَافٌ وَخَصَّهُ الْمُخْتَارُ بِمَا إِذَا لَمْ يَطَّلِ الْإِقْرَارُ»⁽³⁾.

والمعنى أنه إذا استلحق شخص إنساناً وارثاً غير ولد كأخ أو عم ونحوهما، لم يرثه أي لم يرث المُقَرَّبُ المستلحق (بالكسر) إن كان للمُقَرَّبِ (بالكسر) وارث حائز جميع المال .

وإلا يكن له وارث أصلاً أو وارث غير حائز جميع المال كبنت، ففي المسألة خلاف في الإرث وعدمه والمعتمد الإرث .

(1) حاشية الدسوقي 268/3 .

(2) المرجع السابق .

(3) مختصر خليل / ص: 261 .

وخصه المختار بما إذا لم يطل الإقرار أي خص اللخمي الخلاف بما إذا لم يطل إقرار المقر بالآخر ونحوه.

وأما إذا طال الإقرار فإنه يرث قولاً واحداً، ما لم تقم قرينة على عدم القرابة، والطول المعتبر هنا أقله ثلاث سنوات، فإذا مضت هذه السنوات وهو على إقراره لزم الإرث للمقر له لأن قرينة الحال دلت على صدق المقر⁽¹⁾.

هذا وكل ما ورد في كلام خليل من لفظ المختار فإنه اسم مفعول إلا في هذا المحل فإنه اسم فاعل، فلفظ المختار هنا يعني اللخمي نفسه⁽²⁾.

أما النسب فلا يثبت بإقرار غير الأب إذا كان واحداً، أما إقرار عدلين فأكثر فإنه يثبت به النسب⁽³⁾.

والأصل في ذلك عمل أهل المدينة ففي الموطأ: «قال يحيى: سمعت مالكا يقول: الأمر المجتمع عليه عندنا في الرجل يهلك وله بنون فيقول أحدهم: قد أقر أبي أن فلاناً ابنه أن ذلك النسب لا يثبت بشهادة إنسان واحد، ولا يجوز إقرار الذي أقر إلا على نفسه في حصته في مال أبيه، يعطي الذي شهد له قدر ما يصيبه من المال الذي بيده»⁽⁴⁾.

وبه قال أبو حنيفة⁽⁵⁾. أما الشافعي وأحمد ففرقا بين الإقرار والشهادة، فأثبتا النسب بشهادة العدلين بأخ ثالث لهما ولم يثبتاه بإقرارهما.

قال في المغني: «وإن أقر رجلان عدلان بنسب مشترك لهما في الميراث، وثم وارث غيرهما - لم يثبت النسب إلا أن يشهدا به.

(1) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه / 416.

(2) حاشية البناني على الزرقاني 109/6.

(3) المرجعان السابقان.

(4) الموطأ 720/2.

(5) بدائع الصنائع 229/7.

وبهذا قال الشافعي، وقال أبو حنيفة: يثبت لأيهما بينة⁽¹⁾.

9 - «وَلَا يَحْكُمُ لِمَنْ لَا يَشْهَدُ لَهُ عَلَى الْمُخْتَارِ»⁽²⁾.

والمعنى أنه لا يجوز للقاضي أن يحكم لمن لا تصح شهادته له كأبيه وابنه وزوجته، على المختار عند اللخمي من الخلاف الواقع بين المتقدمين⁽³⁾.

قال ابن عرفة: «في صحة حكمه لمن لا تجوز شهادته له أربعة أقوال.

قال محمد: كل من لا تجوز شهادته له لا يجوز أن يحكم له ونحوه لمطرف. اللخمي وهو أحسن، لأن الظنة تلحق في ذلك ولا فرق بين الشهادة والحكم»⁽⁴⁾.

واختيار اللخمي هنا هو مشهور المذهب. ومحل هذا إذا كان حكم القاضي في هذه المسألة يحتاج إلى بينة، لأنه قد يتهم بالتساهل في قبول الشهود. أمّا إذا لم يحتج للبينّة بأن أقر المدعى عليه بمجلسه اختياراً طائعاً فله أن يحكم في المسألة بعد التهمة⁽⁵⁾.

وقال أصبغ: يجوز للقاضي إن لم يكن من أهل التهمة أن يحكم لمن لا يشهد له القرابة، لأنه يجوز له أن يحكم للخليفة، وهو أقوى تهمة فيه من تهمة من لا يشهد له - لتوليته إياه⁽⁶⁾.

والأصل في عدم قبول حكم القاضي لقريب لا تقبل شهادته له - اثر عمر بن الخطاب - رضي الله عنه ففي الموطأ عن مالك أنه بلغه أن عمر بن

(1) المغني لابن قدامة 17/6.

(2) مختصر خليل/ ص: 261.

(3) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه 4/152.

(4) التاج والإكليل 6/134.

(5) حاشية الدسوقي 4/152.

(6) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي 4/152.

الخطاب قال: «لا تجوز شهادة خصم ولا ظنين»⁽¹⁾.

وأخرجه الدارقطني والبيهقي موصولاً⁽²⁾.

والظنين هو المتهم في دينه، فعيل بمعنى مفعول أصله من الظنة وهي التهمة⁽³⁾.

10 - «وَقَدْحَ فِي الْمُتَوَسِّطِ بَكُلٍّ، وَفِي الْمُبْرَزِ بِقَرَابَةٍ وَعَدَاوَةٍ وَإِنْ بِدُونِهِ كَغَيْرِهِمَا عَلَى الْمُخْتَارِ»⁽⁴⁾.

والمعنى أن المتوسط في العدالة - وأولى من دونه - يقدح فيه بكل قادح من قرابة أو عداوة أو فسق.

أما المبرز وهو الفائق أقرانه في العدالة فلا يقدح فيه إلا بقرابة بينه وبين المشهود له، أو عداوة بينه وبين المشهود عليه.

والمختار عند اللخمي أن لا يقتصر القدح في المبرز على القرابة والعداوة، بل يقدح فيه بغيرهما من فسق ونحوه إذا ثبت ذلك عليه، وهذا القول الذي اختاره اللخمي هو قول سحنون، ووجهه عنده أن الجرح مما يكتمه الإنسان في نفسه، وقد يطلع عليه بعض الناس.

هذا هو المعتمد، وهو ظاهر المدونة كما في ابن مرزوق، قال ابن ناجي: وهو المشهور، قاله الزرقاني، وسلمه البناي بالسكوت⁽⁵⁾.

واعترضه الرهوني بأن ابن مرزوق قال: إن المعتمد هو ما صدر به خليل⁽⁶⁾.

(1) الموطأ 2/720.

(2) سنن الدارقطني 4/207 والسنن الكبرى 10/197.

(3) النهاية في غريب الحديث والأثر 2/163.

(4) مختصر خليل / ص: 265.

(5) شرح الزرقاني لمختصر خليل وحاشية البناي عليه 7/173.

(6) حاشية الرهوني على شرح الزرقاني 7/407.

ويتفق ما ذكر الزرقاني آنفاً مع ما ذكره الدردير، حيث قال: «يقدم في المبرز بغيرهما - أي القرابة والعداوة - على المختار عند اللخمي من الخلاف وهو قول سحنون ورُجِح، لأن الجرح مما يكتمه الإنسان في نفسه فلا يكاد يطلق عليه إلا بعض الأفراد، فمن علم شيئاً كان شهادة عنده يؤديها كسائر الشهادات»⁽¹⁾.

والحقيقة أن في المسألة خلافاً قوياً بين الفقهاء، فمع أن الزرقاني وابن ناجي والدردير رجحوا اختيار اللخمي، فإن آخرين رجحوا غيره، ومنهم ابن عاصم وابن رحال.

قال في تحفة الحكام:

فالعَدْلُ ذُو التَّبَرُّيزِ لَيْسَ يَقْدَحُ فِيهِ سِوَى عِدَاوَةِ تُسْتَوْضَحُ
وغير ذي التبريز قد يجرح بغيرها من كل ما يستقبح

قال ابن رحال في حاشيته على شرح ميارة على التحفة معقّباً على قول خليل:

«كغيرهما على المختار: ولكن المشهور أن المبرز لا يقدم فيه إلا بالعداوة»⁽²⁾.

ثالثاً خاتمة البحث:

لقد تكلمت - بإيجاز - عن حياة أبي الحسن اللخمي القيرواني فذكرت أنه كان فقيهاً فاضلاً أبعد الناس صيتاً وأنه بقي بعد أصحابه فعاز رئاسة إفريقية جملة، وذكرت الشيوخ الذين أخذ عنهم والشيوخ الذين أخذوا عنه، وأن من شيوخه من كان يسيء الرأي فيه، ويشدد النكير عليه لخروجه في بعض الأحيان - عن أصول المذهب المالكي وهو السيوري.

(1) الشرح الكبير للدردير 183/4.

(2) شرح ميارة للتحفة وحاشية ابن رحال عليه 52/1.

وذكرت أن بعض المالكية بالغ في ذلك حتى رمى اللخمي بأنه مزق مذهب مالك. كما ذكرت ثناء بعض العلماء عليه، وأنه ملتزم بالدليل يدور معه في الغالب، وأن تلميذه الإمام المازري ذكر عنه في بعض فتاويه - قصة تدل على تمسكه بالسنة واستحضاره للأدلة ومخالفته للمتكلمين الذين سماهم بالأصوليين.

أما اختياراته فقد اعتمد خليل على كثير منها ولقد عثرت على أكثر من خمسين اختياراً في مختصره، أغلبها حول اختياراته من الخلاف.

وقد اسعرضت في هذا البحث خمسة عشر اختياراً للخمي، خمسة منها تخص اختياراته من نفسه، وعشرة تخص اختياراته من الخلاف، وأغلب هذه الاختيارات موافق لمشهور المذهب المالكي.

وبالتحديد فإن الاختيارات العشرة التي تخص اختياراته من الخلاف ثمانية منها موافقة للمشهور وأما الاختيارات الخمسة التي تخص اختياراته من نفسه فاثنتان منها موافقان للمشهور وثلاثة مخالفة له.

وبذلك تكون الأغلبية موافقة لمشهور المذهب.

وليس معنى هذا أن جل اختيارات اللخمي على العموم موافقة للمشهور، ولكن معناه أن جل اختياراته التي اعتمدها خليل موافقة للمشهور، لأن خليلاً لا يعتمد غالباً من اختياراته إلا ما هو معتمد ومشهور.

فلقد رأينا في بعض الإختيارات التي عرضناها أن خليلاً أعرض عن اختيار اللخمي قول أصبغ أن المفلس إذا ادعى أن ما بيده قراض أو وديعة - أنه يقبل منه ذلك، ولا يكلف بيينة.

فعندما رأى خليل أن قول أصبغ هذا ضعيف في المذهب لم يأخذ به، ولم يبال باختيار اللخمي له.

وبالمقابل فإنه لما رأى أن اختياره كان قوياً في قبول دعوى الصانع المفلس أن الذي بيده إنما هو أمتعة الناس دون بيينة، فإنه أخذ به، لأن العرف

جار بعدم الإشهاد على ما يدفع للصانع من الأمتعة.

وترى في المذهب المالكي كثيراً من الإختيارات للخمى مخالفة لمشهور المذهب منها أنه يرى جواز اخراج ما في الرحم ما دام نقطة أي قبل إكمال أربعين يوماً.

قال ابن العربي: «وأما استخراج ما في الرحم فمذهب الجمهور المنع واحفظ للخمى أنه يجوز قبل الأربعين ما دام نقطة، كما أن له العزل ابتداء والأول أظهر، إذ زعم بعضهم أنه المؤودة» نقله الحطاب⁽¹⁾ ومثله في شرح الزرقاني وحاشية كنون على الرهوني⁽²⁾.

ومن إختياراته التي تخالف مشهور المذهب إختياريه بقَرّ الحامل المتوفاة لإخراج جنينها المرجو حياته، وهو قول قوي وإن كان خلاف المشهور قال به أشهب وسحنون.

هذا ونلاحظ أن اللخمى كثيراً ما يختار قول سحنون، ففي الإختيارات التي استعرضناها من مختصر خليل نراه رجح قول سحنون بالدعاء بعد التكبيرة الرابعة في صلاة الجنابة.

ورجح قوله إن الشقيق يقدم في ولاية النكاح على الذي يدلي بالأب فقط وقوله إن الشاهد لمبرز لا يقتصر القدح فيه على العداوة والقراة فقط، بل يقدح فيه أيضاً بالفسق إذا ثبت عليه، لأن الجرح مما يكتمه الإنسان في نفسه وقد يطلع عليه بعض الناس.

وكما أسلفنا فإن اللخمى اختار قول سحنون ببقر المتوفاة لإخراج جنينها الذي ترجى حياته، ففي حاشية الرهوني عن أبي الحسن قال أبو عمران: «بُقر على جنين امرأة ميتة في زمان سحنون فاستُخرجت صبية فكانت

(1) مواهب الجليل للحطاب 477/3.

(2) شرح الزرقاني لمختصر خليل 225/3 وحاشية كنون على الرهوني 364/3.

تسمى يتيمة سحنون»⁽¹⁾.

فالقول المشهور بعدم البقر لمالك والقول بالبقر لأشهب وسحنون.

قال اللخمي: «فقدّم مالك حق الأم، لأن في ذلك مثلة بها وقدم الآخرين حق الولد وهو أحسن، وإحياء نفس أولى من صيانة ميت».

نقله الرهوني وذكر أن القول بالبقر قول قوي في المذهب⁽²⁾.

وهذا القول اخذ منه بعض الفقهاء المعاصرين جواز زرع عضو ميت في جسم حي تتوقف حياته عليه بناء على أن استبقاء حي أولى من صيانة جزء من ميت، ولأن مصلحة الحي مقدمة على مصلحة الميت.

واختار اللخمي الكثير من آراء سحنون فيه دلالة على أن للبيئة دوراً كبيراً في تقريب وجهات النظر بين علماء تلك البيئة.

اخواني المشاركين:

ذلكم هو اللخمي وتلكم آراؤه الفقهية، وتلكم بيئته التي تجمع بينه وبين الإمام سحنون في الرأي رحمهما الله رحمة واسعة.

والله ولي التوفيق..

محمد الشيباني بن محمد بن احمد

المفتي الشرعي بدائرة القضاء الشرعي بأبو ظبي

(1) حاشية الرهوني على الزرقاني 2/240.

(2) حاشية الرهوني على الزرقاني 2/240.

